أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟

الكتاب: **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**
سلسلة: قضايا الإصلاح ١٩

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

غلاف واخراج: هشام السيد

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي فى العالم العربي؟

التقرير الختامي لورشة العمل

القاهرة ١٩ - ٢٠ مايو ٢٠٠٧

قام بإعداد هذا التقرير

سامح فوزي

باحث مصري و مقرر ورشة العمل

منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الأطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (إيفيكس).

مدير البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

التقرير الختامي

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟»، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مايو/ أيار ٢٠٠٧، شارك فيها ٦٠ مشارك hمن الحقوقيين والفاعلين السياسيين والقضاة والأكاديميين والكتاب والمفكرين والصحفيين والمدونين، من ٨ دول عربية (مصر- سوريا- تونس- المغرب- السودان- البحرين- السعودية- العراق)، و٤ دول أوروبية (فرنسا- أوكرانيا- صربيا - سلوفاكيا) قدموا في عدد من الأوراق البحثية والمداخلات الشفهية خبرة حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، ومقارنتها بما عرفته حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية. لم يكن غرض المقارنة السعي إلى المحاكاة المباشرة أو الاقتباس الحرفي من تجارب ديمقراطية أخري، ولكن الهدف هو الإجابة عن تساؤل أساسي هو لماذا نجح هؤلاء وفشلنا نحن؟ ومن خلال الإجابة تتبدي عوامل كثيرة، تظهر الخصوصيات،

وتكشف القواسم المشتركة، وتدفع إلى التأمل النقدي في سبل حل معضلة الاستبداد في العالم العربي، انطلاقا من تحليل عميق يدفع إلى تعرية عوامل الاستبداد، وينير السبيل أمام مسالك الخروج منه.

في هذا التقرير خلاصة لأوراق ونقاشات دارت على مدار يومين، عكست تنوعا مفترضا في وجهات النظر، لكن بين جوانبها نلمح حالة الالتباس، ومأزق اللحظة، واختلاط المشاعر والأفكار نحو قضية محورية وأساسية، هي الديمقراطية.

١- إطلالة أولية

عرفت المنطقة العربية عددا من حركات التغيير الديمقراطي، ظهرت في غضون عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، وهي اللحظة القصيرة التي ارتفعت فيها الآمال بإمكانية تحقيق تحول ديمقراطي في ظل وجود حراك سياسي داخلي، ومتغيرات خارجية صبت جميعا في اتجاه دمقرطة المجتمعات العربية. ظهرت عدد من الحركات السياسية التي رفعت شعار التغيير السياسي، تباينت بياناتها الأساسية، واستراتيجيات تحركها في واقع سياسي مضطرب، ولكنها جميعا اشتركت في الأشواق الديمقراطية، وتجمعت لديها أسباب مشتركة للصعود النسبي، وأسباب مشتركة كذلك لحالة الخفوت التي بدأت تمر بها بدءا من عام ٢٠٠٦م وإلى الوقت الراهن. تحتاج الخبرة القصيرة لحركات التغيير الديمقراطي العربية، وما حملته من مظاهر للتعبير والاحتجاج السياسي إلى تحليل وقراءة معمقة، تستقرئ حالة الصعود والهبوط في مسيرة هذه الحركات، وتضع اقتراحات لتفعيل هذا الشكل القاعدي من التنظيم السياسي.

من هذا المنطلق اقتربت ورشة العمل من واقع حركات التغيير الديمقراطي العربية بهدف طرح إشكالياتها البنيوية، ومحتوي خطاباتها، ونقد أساليبها في التنظيم والتعبير. لم يكن الغرض هو إعادة النظر في ثنائيات معتادة، وأشهرها هل الإصلاح من الداخل أم من الخارج؟ هل العامل الداخلي له الثقل ذاته في إحداث التغيير الديمقراطي مقارنة بالعامل الخارجي. أيضا لم يكن غرض الورشة إعادة إنتاج الخطابات الهجائية للنظم العربية، التي ما فتئت تصر على استبدادها، وانغلاقها، وشموليتها، واستعلائها غير المبرر على المواطن العربي. الأسئلة التي طرحت في الورشة كانت بنيوية، تجاوزت الخطابات العامة والشائعة في المحيط العربي، إلى قضايا أكثر تركيزا على أزمة البناء السياسي، والتعبير الخطابي، والتعبئة الجماهيرية. من الأمثلة على ذلك: ما موقف حركات التغيير الديمقراطي من أحزاب المعارضة، وجماعات الإسلام السياسي ومنظمات حقوق الإنسان؟ ما قدرة هذه الحركات على «توليد» نخب سياسية شابة، تشارك في العمل العام، وتتفاعل مع خطابات التحول الديمقراطي، أم أنها لم تفعل سوي «إعادة إنتاج» النخب السياسية القائمة في الحياة العامة منذ سنوات، وربما عقود؟ وهل تمكنت هذه الحركات السياسية من التخلص من الأمراض المزمنة المتفشية في التنظيمات السياسية العربية أم أنها لم تنجح في ذلك....إلخ. الأسئلة المثارة حول هذا الشأن كثيرة، وجميعها قد تقود إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي-المسكوت عنه- هل تشكل حركات التغيير الديمقراطي والأحزاب السياسية في المشهد العربي الراهن بديلا للتحالفات الحاكمة في العالم العربي أم أنها تحمل في طياتها «إخفاقات» النخب العربية؟

يأتي هذا السؤال المحوري في ضوء تجارب التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية، والتي شهدت ميلاد حركات سياسية قادت هذا التحول، سواء في سلوفاكيا عام ١٩٩٨م، وكرواتيا عام ٢٠٠٠م، أو صربيا عام ٢٠٠٠م، أو جورجيا عام ٢٠٠٣م، وأخيرا أوكرانيا عام ٢٠٠٤م فيما عرف باسم الثورة البرتقالية. هذه التجارب الديمقراطية تأتي في سياق ما يعرف باسم «الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم»، وهناك عدد من الباحثين المهمين في حقل العلوم السياسية الذين انكبوا على دراسة هذه التجارب، والخروج منها بما يمكن أن نطلق عليه نموذج التحول الديمقراطي يمكن الإفادة منه في دول أخري من العالم. من أشهر هؤلاء الباحثين لاري دايموند Larry Diamond- أستاذ العلوم السياسية والزميل بمعهد هوفر Hoover بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة، ومايكل ماكفول Michael McFaul- مدير معهد دراسات التنمية والديمقراطية وحكم القانون CDDRL بالجامعة نفسها.

يري فريق من الباحثين العرب أن أوضاع الكثير من الدول المذكورة أعلاه عشية التحولات الديمقراطية بها تشابه في كثير من جوانبها مع ما يجري حاليا في العالم العربي. من هنا تأتي أهمية الدراسة المقارنة، ويصبح التساؤل الهاجسي الذي يلازم الباحث في رحلة دراسته للتجارب المتنوعة: لماذا أصاب هؤلاء ولم نصب نحن؟ ما العوامل التي ساعدت على حدوث التحول الديمقراطي Democratic Breakthrough في هذه المجتمعات؟ وما السبيل إلى إنضاج العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي يسمح بترجمة الأشواق الديمقراطية التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمعات العربية إلى

تجارب ملموسة على أرض الواقع، تتراكم، وتنمو قدر الجهد في تكوينها وتطورها. التجارب السياسية يفاد منها، ولا تُقتبس حرفيا. المجتمعات متباينة في شروط تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويصعب أن تستورد تطبيقات سياسية من خارجها، بل التطور الحقيقي والناجز ينبع من داخلها. استعراض التجارب المقارنة في عملية التحول الديمقراطي يساعد في وضع الأطر التحليلية، الإفادة في تفعيل الأبنية السياسية، وتطوير الحركة السياسية، وبناء أشكال أكثر نضجا للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المواطن والدولة، وبين مختلف القوي السياسية والحزبية المكونة للجسد السياسي.

٢- نموذج التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية

تختلف الدول التي خرجت من رحم الكتلة الشيوعية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلا أنها تتسم بعدد من الخصائص العامة التي يمكن التوقف أمامها في تحليل أسباب التحول الديمقراطي الذي حدث بها، وامتدت تأثيراته إلى بقاع عديدة من العالم.

(٢-١) بنية أساسية ديمقراطية

الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية في نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، والسنوات الأولي من القرن الحادي والعشرين تعرف ما يمكن أن نطلق عليه «البنية الأساسية للديمقراطية» سواء على مستوي البنائي الدستوري- القانوني، أو على مستوي الممارسة السياسية ذاتها. هذه الدول يوجد بها دساتير

ديمقراطية، وانتخابات حرة، وسلطة قضائية مستقلة، وخبرة في العمل الاحتجاجي السلمي، سواء على صعيد التظاهرات أو الإضرابات. فضلا عن أن النخب السياسية التي ناضلت من أجل الديمقراطية اتسمت بخيال سياسي مكنها من توظيف ملكات الشعب، وموروثه الثقافي، وخبرته التاريخية في إنتاج وسائل تعبير سياسي ضد الاستبداد، وهو أمر لم يجعل عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول تأتي من فراغ. ففي صربيا قبل التحول الديمقراطي الذي أطاح بالرئيس سلوبودان مليسوفيتش في سبتمبر عام ٢٠٠٠م، كانت هناك حركة سياسية جماهيرية واسعة النطاق استمرت لسنوات، واستطاعت قبل ذلك بأربعة أعوام أن تجبر هذا الطاغية الصربي على الانصياع لنتائج الانتخابات المحلية عام ١٩٩٦م، التي فازت فيها المعارضة. وفي أوكرانيا وصل الرئيس كوتشما إلى الحكم، وظل في موقعه لدورتين متتاليتين استنادا إلى تفويض شعبي في انتخابات حرة نزيهة طبقا للمعايير المتبعة في مثل هذه المجتمعات.

(٢-٢) أنظمة مهجنة سياسيا

نشأت حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية في ظل أنظمة سياسية «مهجنة» إن صح التعبير Hybrid Regimes من أبرز خصائصها تلازم ملامح الديكتاتورية والديمقراطية معا. فهي أنظمة تعرف دساتير ديمقراطية، وتعددية حزبية، وإعلام خاص وقضاء مستقل جنبا إلى جنب مع إعلام حكومي، وقوات أمنية باطشة، وتحالفات سياسية واقتصادية لتمديد استبداد الأنظمة الحاكمة. هذه الأنظمة- رغم ما اتصفت به من تغلغل سلطوي أمني- إلا أنها لم

تحُل دون أن تكون هناك فعاليات سياسية مستقلة عن تسلط الدولة وهيمنتها. من هنا كان هناك هامش ديمقراطي متاح لحركات التغيير السياسي من خلال بناء التحالفات، وتعبئة الجماهير، والإفادة من قواعد اللعبة القائمة، وفي مقدمتها إمكانية عقد انتخابات حرة، ومواجهة محاولات سرقة الصوت الانتخابي لصالح تمديد الاستبداد، وسد أبواب التغيير في وجه القوي المطالبة بالديمقراطية.

(٢-٣) تحالف من أجل الديمقراطية

عاشت النخب السياسية والحزبية في دول أوروبا الشرقية عقودا من التشرذم، والنبذ المتبادل، وغياب إمكانية العمل المشترك من أجل الديمقراطية. ساعدت هذه الحالة السياسية الانقسامية النخب السلطوية الحاكمة في هذه البلدان على تمديد حكمها، واللعب على أوتار الانقسام، واستمالة بعض القوي على حساب البعض الآخر. لم يكن ممكنا تحقيق تحول ديمقراطي دون ائتلاف قوي المعارضة، وانخراطها في تحالفات تقوي من شوكتها، وتفوت على النظم القائمة فرصة التلاعب بانقسامها، وتوفر القدرات التجميعية للمعارضة فرص التغيير الديمقراطي السلمي. كان أحد عوامل تحقيق هذا التحالف هو إيجاد قيادة واحدة كاريزمية، يمكن من خلال التجمع خلفها ترجيح كفة المعارضة في مواجهة النظام القائم من خلال الاحتكام إلى آلية التصويت في انتخابات حرة نزيهة. المعيار الأساسي في التوصل إلى هذه القيادة هو النزاهة السياسية، ولاسيما في ظل بيئة سياسية تفشي فيها الفساد، وتحول من عرض إلى مرض لازم إدارة العملية السياسية برمتها. في صربيا جري الاتفاق على اختيار فاسلاف

كوستنيكا مرشحا وحيدا للمعارضة الصربية في ٢٤ سبتمبر عام ٢٠٠٠م، رغم أنه لم يكن يمتلك صفات استثنائية في الحقل السياسي. وفي أوكرانيا جاء فيكتور يوتشينكو مرشحا رئيسيا للمعارضة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤م. والأخير كان رئيس وزراء تكنوقراط ناجحا، وعقب قيام الرئيس كوتشما باستبعاده تحول الرجل إلى زعيم سياسي، يعرف بالنزاهة وهو ما مكنه من التفاف قطاعات واسعة من المجتمع خلفه.

(٢-٤) قوة دفع شبابية ديمقراطية

شهد النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية نشوء حركات شبابية أعطت قوة دفع لعملية التحول الديمقراطي. هذه الحركات جسدت- أولا- أشواق الشباب، وعبرت عن طاقتهم المشبوبة في تحقيق الديمقراطية من خلال التماس وسائل النضال السلمي، وساعدت- ثانيا- على حشد طاقات القوي المعارضة، وضخ ماء الوحدة والالتقاء في عروقها التي تيبست لسنوات طويلة بفعل ممارسات الأنظمة السلطوية القمعية. في مقدمة هذه الحركات OTPOR في صربيا- وتعني بالعربية «المقاومة»- هذه الحركة استطاعت أن تحشد الطاقات، وتوفر الحشد الشبابي اللازم للنضال السلمي. وعلي غرار هذه الحركة، ومن خلال الإفادة من خبرتها على أرض الواقع نشأت حركات شبابية مماثلة في جورجيا وأوكرانيا.

(٢-٥) انتخابات ديمقراطية نزيهة

نشأت حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية بحثا عن «السلطة»، فهي لم تنشأ للتعبير فقط عن

أشواق ديمقراطية، أو رغبة في التغيير، ولكنها سعت إلى تقديم «بديل» للأنظمة القائمة في هذه المجتمعات. هدفها واضح، ووسيلتها لتحقيق ذلك هو الركون إلى الانتخابات، والسعي إلى ضمان نزاهتها، وتعبئة الجماهير للمشاركة أولا، ثم إلى التصدي لأية محاولات لسرقة صوتهم الانتخابي ثانيا. وإزاء إصرار الأنظمة الحاكمة على عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات في صربيا ثم في جورجيا، أو السعي إلى تزوير الانتخابات لصالح مرشحها كما حدث في أوكرانيا كان نزول الجماهير إلى الشارع هو البديل المتاح لمواجهة الإصرار على الاستبداد. ساعد على تحقيق التحول الديمقراطي وجود سلطة قضائية مستقلة لم تقبل تزوير الانتخابات كما في حالة أوكرانيا، وظرف دولي خاص حال دون قبول إجراء انتخابات مزورة.

(٢-٦) تعزيز الديمقراطية

تشير خبرة التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية على مدار السنوات الماضية إلى أن التغيير الديمقراطي لم ينته بوصول المعارضة إلى الحكم، ولكن الديمقراطية ذاتها عملية تراكمية مستمرة، تتقدم حينا، وتنتكس أحيانا. وفي كل الأحوال فإن حالة الديمقراطية في المجتمع تتوقف على طبيعة الحراك السياسي، ومسار الجدل السياسي بين القوي السياسية والحزبية المختلفة. كل ذلك يقودنا إلى الاعتقاد بأن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى «تعزيز» و«مساندة» مستمرين، حتى لا تنحسر أو تعيد إنتاج ممارسات سياسية قديمة في ثوب جديد.

٣- تباين التجارب فى أوروبا الشرقية عن الخبرة العربية

مهما تكن عوامل الشبه، فإن اختلاف خبرة حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية عن مثيلاتها في الخبرة العربية أمر يستوجب التوقف أمام عدد من الاعتبارات الأساسية قبل الانتقال المباشر إلى قراءة خبرة حركات التغيير الديمقراطي في المحيط العربي.

(٣-١) وضوح هدف الديمقراطية

حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية كانت واضحة في أهدافها. أرادت أن تحقق التحول الديمقراطي لتلحق بأوروبا الغربية الديمقراطية. لم يكن هناك عداء للغرب الديمقراطي، ولم تحمل حركات التغيير وجدانا منقسما تجاه الغرب كما هو الحال في الخبرة العربية، التي ما فتئت تنظر إلى الغرب بمشاعر مختلطة يسودها الحب والكراهية في آن واحد. تحب فيه تقدمه وديمقراطيته، وتكره النوازع الاستعمارية الكامنة في بنية سياساته. من هنا لا تزال الحركات السياسية المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي تخالجها تساؤلات ملتبسة حول الآخر الغربي، تطلب منه الدعم، وفي الوقت ذاته تميل إلى هجائه، ربما تحت وطأة الإغراق في الخطابات الوطنية لدرء أية اتهامات تصدرها في وجهها الأنظمة الحاكمة، والأقلام المرتبطة بها، والتي تميل عادة إلى وصم المعارضين بتهم العمالة للغرب، في الوقت الذي تستمد فيه الأنظمة المستبدة في العالم العربي ماء الحياة من تواصلها، وأحيانا خدمتها للمصالح الغربية.

(٣-٢) التلازم بين الديمقراطية والوطنية

لم يكن لدي حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية عشية التحول الديمقراطي تساؤلات هاجسية حول العلاقة بين الديمقراطية والوطنية مثلما هو الحال في الخبرة العربية. في خبرة أوروبا الشرقية شكل التحول الديمقراطي برنامجا سياسيا قائما بذاته. أما في الدول العربية فإنه يصعب أن تتحول الديمقراطية إلى برنامج مستقل، ولا يمكن فصل الديمقراطية عن الوطنية. فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بلا وطنية، وفي الوقت نفسه لا يمكن قبول وطنية بلا ديمقراطية. في قلب النضال من أجل الديمقراطية في المنطقة العربية تأتي القضايا الوطنية مثل الكفاح ضد الاستعمار، وإعادة بعث الهوية الوطنية، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(٣-٣) تربية مدنية ممتدة

برنامج التربية المدنية- على المستوي الشعبي- كان حاضرا في خبرة أوروبا الشرقية. فقد بذلت حركات التغيير الديمقراطي جهدا كبيرا على المستوي القاعدي لنشر ثقافة ديمقراطية مدنية، تعدت حدود العاصمة إلى الأقاليم، مخاطبة اهتمامات المواطن العادي، وواضعة احتياجاته الأساسية في قلب برنامجها الديمقراطي. استغرق هذا الجهد سنوات، واعتمد على وسائل وتقنيات متعددة أسهمت في رفع مستوي النقاش العام في المجتمع، من خلال الحوار والنقاش وابتكار أساليب في التعبير تلائم احتياجات المواطن، وتتماشي مع مستوي إلمامه الثقافي. أما حركات التغيير العربية- كما ظهر في خبرة الأعوام الثلاثة المنصرمة- فتعاني من فقر في الإبداع، وعدم قدرة

على استنطاق الجماهير المنسحبة من السياسة عبر حزمة من الوسائل الإبداعية. ولا يوجه اللوم إلى هذه الحركات فقط، ولكن من الضروري أخذ تحديات الواقع بعين الاعتبار، وتذكر كم من عقود مضت عاشت فيها الجماهير العربية في ظل نخب سياسية استبدادية حالت بينها وبين أبسط صور المشاركة في الشأن العام، وهو ما أصاب هذه الجماهير بحالة من التكلس السياسي، وأصاب مجمل النظام السياسي بتصلب شرايين.

(٣-٤) حسم العلاقة بين الدين والدولة

لم تعان حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية من التساؤل الإشكالي حول جوهر العلاقة بين الدين والدولة، فقد تخلصت المجتمعات التي نشأت فيها هذه الحركات من مثل هذا التساؤل، نظرا لحالة التطور السياسي والثقافي والاجتماعي التي عاشتها قبل وأثناء نشوء الأنظمة الاشتراكية. وعلى العكس من ذلك استطاعت الكنيسة في خبرة هذه المجتمعات أن تلعب أدوارا متنامية لدعم النضال المدني، والتحول الديمقراطي السلمي كما حدث في خبرة بولندا على سبيل المثال. الوضع مختلف تماما في الحالة العربية. إذ يشكل عدم الاتفاق على جوهر العلاقة بين الدين والدولة تساؤلا إشكاليا مستمرا، ومصدرا للنزاع السياسي، وعنوانا للاستقطاب بين القوي السياسية المختلفة. وأكثر من ذلك، فإن غياب الحسم في العلاقة بين الدين والدولة أدي إلى تمديد الاستبداد، من خلال ظهور الأنظمة المستبدة في عدد من الدول العربية بمظهر من يحافظ على مصالح قطاع عريض في مواجهة التيارات الإسلامية، وهي الصورة نفسها التي

يجري تصديرها إلى الغرب. وكشفت خبرة الجماعات والقوي الراغبة في التغيير الديمقراطي أن المؤسسة الدينية تلعب دورا في تمديد الاستبداد من خلال تحالفها العضوي مع الأنظمة الحاكمة، وسعيها الدائم إلى توفير غطاء شرعي ديني لها، وصد أوجه النقد المقدمة لسياساتها، وأكثر من ذلك حشد الجماهير للمشاركة في «التمثيليات الديمقراطية» التي تلجأ إليها هذه الأنظمة بهدف إظهار توجهها الديمقراطي «الزائف». كل ذلك يجري باسم الدين، وبسند منه.

وبالرغم من عوامل الاختلاف بين الخبرتين في شرق أوروبا والعالم العربي، فإن هناك عددا من الدروس المستفادة يمكن التوقف أمامها:

١.استطاعت خبرات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية أن تقدم نموذجا للتحول يقوم على تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع، وإشراكها في العملية السياسية، ودفعها للمشاركة في صنع التغيير الديمقراطي إيمانا من جانبها بأن المشروع الديمقراطي يرتبط بمسارات المستقبل في هذه المجتمعات.

٢.مثل الشباب عنصرا أساسيا في التحول الديمقراطي في خبرة دول أوروبا الشرقية، وعلي وجه الخصوص صربيا وجورجيا وأوكرانيا. تحول الشباب إلى طاقة حيوية للتغيير، سواء من خلال التعبئة، والتواصل عن طريق الإمكانات التي تمنحها ثورة الاتصالات كالانترنت والهاتف المحمول، إلخ.

٣.انطوت خبرة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على ابتكار وسائل جديدة للتواصل مع المجتمع، سواء مع المواطنين التي سعت الحركات الديمقراطية إلى تعبئتهم، أو مع أصحاب آلة القمع من رجال أمن وجيش. التجمعات الشعبية، والروح الشابة المرحة

التي غطت على وسائل التعبير عن الاحتجاج على الاستبداد، والرغبة في الديمقراطية، كل ذلك كان له أبلغ الأثر في إذكاء روح وتحدي التحول الديمقراطي في نفوس الجماهير.

٤.جسدت حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية تحالفات كبري ضمت أحزابا وحركات شبابية ومؤسسات إعلامية وعناصر من البيروقراطية ورجال أعمال، ومؤسسات مجتمع مدني...إلخ. أدي ذلك إلى حشد طاقات قطاعات واسعة من المجتمع لصالح التغيير الديمقراطي، وقلص من هامش المناورة المتاح للأنظمة الاستبدادية.

٤- سمات حركات التغيير الديمقراطي العربية

تقييم حركات التغيير في الخبرة العربية ليس أمرا يسيرا، نظرا لقصر عمرها الزمني، والتباس تجربتها. وبرغم ذلك، يمكن استخلاص عدد من السمات العامة لهذه التجربة باختلاف تجلياتها في مصر (حركة كفاية)، وفي سوريا (إعلان دمشق)، وفي تونس (هيئة ١٨ أكتوبر)، مع الأخذ في الاعتبار أن كل تجربة تختلف عن الأخرى، نظرا لاختلاف مستوي التطور السياسي في كل قطر عربي، وتباين هامش الحرية المتاح للمعارضة السياسية، فضلا عن تنوع خبرة البناء السياسي والعلاقات بين القوي السياسية والحزبية.

(٤-١) النشأة الظرفية لحركات التغيير

الحركات العربية المطالبة بالتغيير الديمقراطي استفادت في نشأتها من ظرفين: أحدهما دولي استثنائي عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، تمثل في ظهور منحي

عالمي في اتجاه تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وكان من بين أبرز الأطراف الدولية الداعمة لهذا الاتجاه الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. والظرف الثاني محلي يختلف من دولة عربية لأخرى. في مصر نشأت حركة «كفاية» عام ٢٠٠٤م وسط شعور عارم بين قوي المعارضة السياسية بانسداد أفق التغيير الديمقراطي، وعدم وجود خطوات ملموسة للإصلاح السياسي على أرض الواقع، فضلا عن قرب الانتخابات البرلمانية والاستحقاق الرئاسي عام ٢٠٠٥م. وفي سوريا ظهر «إعلان دمشق» إلى الوجود في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥م، في وقت تبخر فيه ما يعرف بربيع دمشق، وهي لحظة ديمقراطية قصيرة عرفتها سوريا في بداية حكم الرئيس بشار الأسد عامي ٢٠٠٠م، و٢٠٠١م. وبدت الدولة السورية عشية صدور إعلان دمشق في حالة مخاض سياسي يسبق التغيير الشامل، فقد اشتد الحصار الدولي على النظام السوري، نتيجة صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، زادت عزلته بخروج القوات السورية من لبنان، فضلا على أن تداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وما تلاها من اغتيال شخصيات عامة وإعلامية لبنانية معارضة للوجود السوري في لبنان جعل نظام بشار الأسد يعيش حالة أزمة مركبة،ضاعف من تأثيراتها الحديث الذي أدلي به عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق، وحمل فيه النظام السوري مسئولية اغتيال الحريري. في مثل هذه الأجواء السياسية الضاغطة على النظام السوري ظهر إعلان دمشق يطالب بالتغيير الديمقراطي، والتحول السياسي السلمي. ولم تختلف ظروف نشأة «هيئة ١٨ أكتوبر» في تونس عن الظرف الدولي الاستثنائي المشجع على الديمقراطية في العالم العربي، وظرف

استثنائي محلي يتمثل في تنظيم الجزء الثاني من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في الفترة من ١٦-١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد سعت المعارضة إلى الإفادة من الزخم الإعلامي والاهتمام السياسي الذي سوف يرافق الحدث في توجيه دفة الاهتمام إلى قضية التحول الديمقراطي في تونس. وفي الواقع لم تختلف المعارضة التونسية عن المعارضة السورية في إحساسها أن اللحظة الديمقراطية القصيرة التي أعقبت التغيير السياسي في تونس عام ١٩٨٧م بمجيء الرئيس زين العابدين بن علي قد تبخرت، وسط انسداد أفق التغيير الديمقراطي، عبر عنه تعديل الدستور في عام ٢٠٠٢م، الذي جاء مخيبا لآمال المعارضة السياسية، وشكل قوة دفع في الاتجاه العكسي في تأكيد اختلال التوازن بين السلطات، وإطلاق تولي رئيس الجمهورية موقعه دون تحديد للولايات الرئاسية. وجاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠٠٤م «أسوأ» من سابقتها، وهو الأمر الذي يكشف إلى أي حد انسدت فيه أفق التغيير السياسي السلمي في تونس.

(٤-٢) انتباه سياسي وإعلامي «مفاجئ»

أدي نشوء حركات التغيير الديمقراطي العربي في التوقيت الذي ظهرت فيه إلى لفت انتباه «مفاجئ» من جانب المجتمع والإعلام، اختلفت مساحته وطرائق التعبير عنه من دولة لأخرى حسب مستوي الانفتاح السياسي للمجتمع ذاته. في مصر حازت الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» على اهتماما إعلاميا واسع النطاق، واستطاع رموزها أن يطلوا بكثافة على الواقع السياسي محليا وإقليميا ودوليا. ويذهب بعض المراقبين إلى أن الزخم الإعلامي المكثف والمفاجئ الذي

أحاط بحركة «كفاية» في مهدها أضر بها أكثر مما أفادها. وفي تونس أعلن عدد من الشخصيات السياسية والحقوقية إضرابا عن الطعام عقب إصدار بيانهم في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥م، بهدف جذب الانتباه قبل عقد قمة المعلومات الدولية بنحو شهر، وهي الفترة التي اشتد فيها عود حركة «كفاية» في مصر، وشكلت بالنسبة للمعارضة التونسية «قوة دفع». حقق الإضراب هدفه في علاقته بالقمة العالمية، من خلال لفت انتباه وسائل الإعلام إلى مكتب المحامي العياشي الهمامي، حيث يقيم المضربون عن الطعام، وهو ما سمح لهم بعرض مطالبهم. وزار مكتب العياشي عدد من الشخصيات الحقوقية المحلية والدولية للتعاطف مع المضربين عن الطعام، في مقدمتهم المحامية الإيرانية شيرين العبادي الحائزة جائزة «نوبل» والسيد سيديكي كابا رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الأسبق. وبعد أن حقق الإضراب عن الطعام أهدافه أعلن المضربون يوم ١٨ نوفمبر في ندوة إعلامية حاشدة إنهاء الإضراب، والتأكيد على أهمية فتح حوار وطني حول القضايا الأساسية بهدف بلورة مشروع بديل ديمقراطي يكفل لجميع التونسيين التعايش فيما بينهم آمنين على حقوقهم وحرياتهم الأساسية. وبعد أيام، وبالتحديد في ٤ ديسمبر ٢٠٠٥م، أعلن عن تأسيس «هيئة ١٨ أكتوبر» للحقوق والحريات. وفي سوريا شغل «إعلان دمشق» اهتماما واسعا في الأوساط السياسية رغم تضييق السلطات السورية على هامش الحركة المتاح للمعارضة السياسية، إلى حد أنها أقدمت على إلغاء المؤتمر الصحفي الذي كان من المقرر الإعلان عن «إعلان دمشق» من خلاله يوم ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥م.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن جانبا من الانتباه

الإعلامي «المفاجئ» الذي حصدته حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، يعود إلى ظروف النشأة، ودلالات الاسم أو الشعار التي تدثرت به. فقد أُطلق على «الحركة المصرية من أجل التغيير» مسمى «كفاية»- تعبيرا عن شعارها الرافض لتولي جمال مبارك الحكم بعد والده (التوريث)، والرافض كذلك لبقاء الرئيس حسني مبارك في موقعه (التمديد)- إلى الحد الذي غاب فيه الاسم الأساسي للحركة، وشاع ذكرها محليا وإقليميا وعالميا بمسمى «كفاية». وفي سوريا جاء «إعلان دمشق»، أي إسناد الإعلان إلى دمشق العاصمة السورية، تعبيرا عن منحى رمزي لنزع الشرعية عن النظام الحاكم الذي تماهي بالعاصمة، وسلب منها حيويتها السياسية والفكرية. وفي تونس تحول تاريخ الإضراب- أي ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥- إلى عنوان لحركة سياسية تسمي «هيئة ١٨ أكتوبر»، وهو ما يكشف عن إحدى اللحظات التي استطاعت فيها المعارضة السياسية إحراز نجاح يمكن أن تحتفظ به ذاكرة النضال الديمقراطي في تونس.

(٤-٣) الركون إلى الائتلافات السياسية «الهشة»

اتسمت حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بالنزوع نحو تشكيل ائتلافات سياسية واسعة، تضم بين طياتها ألوان الطيف السياسي والحزبي، وتبحث عن مطالب إصلاحية عريضة تجمع عليها كل القوي السياسية. يمثل هذا في جانب أحد عوامل القوة بالنسبة لها والتي تتمثل في تجاوز الانقسامات السياسية، ولكنه يمثل في الوقت ذاته عاملا من عوامل الضعف حين تطفو الخلافات السياسية والإيديولوجية على السطح، ولاسيما أن

هذه الحركات تُبني عادة على تحالفات «هشة»، تتجنب طرح التساؤلات الإشكالية، والتي تسهم في تمزيق أوصالها في مرحلة لاحقة خاصة بعد تراجع البريق الإعلامي عنها، وانخفاض مستوي الاهتمام الجماهيري بها. في مصر لم تستطع حركة «كفاية» أن تحافظ على كيانها الموحد دون انقسامات حادة في صفوفها. بعضها يعود إلى تنازع حول «الزعامة»، وبعضها الآخر يعود إلى رغبة بعض الفصائل السياسية للاستئثار بها. وفي قلب الجدل حول هوية الحركة كان هناك سجال «مدني-ديني». ولم تقدم الحركة أي تصور للعلاقة بين الدين والدولة رغم إلحاح هذا الأمر، وأهميته في حسم مسار التحول الديمقراطي في المجتمع المصري. وفي تونس شكلت هيئة ١٨ أكتوبر ملتقي للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين حول أهداف عامة هي مواصلة العمل بالروح التي طبعت تحرك ١٨ أكتوبر، والحوار بين مختلف القوي السياسية والفكرية والهيئات المدنية المعنية بالنضال المدني من أجل الحرية، ومن أجل إقامة دولة ديمقراطية ومجتمع مدني قوي وفاعل. ورغم عمومية الأهداف، إلا أنه ثارت الهواجس المعتادة في العلاقات بين القوي السياسية المختلفة، وبخاصة بين العلمانيين والإسلاميين. وجاء إصدار أول وثيقة للحركة ذات طابع فكري بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ مارس ٢٠٠٧م، تعبيرا عن وجود خلافات متجذرة حول عدد من القضايا، مما جعل الوثيقة تأخذ شكل البيان السياسي أكثر من كونها وثيقة فكرية صدرت عقب حوار معمق بين مختلف القوي والأطراف السياسية. وعبر التباين في وجهات النظر في صفوف الحركة عن نفسه في عدم القدرة على تعيين منسق أو متحدث باسم الحركة، فضلا على تقلص عددها نتيجة

انسحاب بعض أعضائها، أو عدم حضور البعض الآخر لاجتماعاتها وأنشطتها. وفي سوريا عبر إعلان دمشق عن حجم الاختلاف بين القوي السياسية التي أصدرته. فقد كان إعلان الإخوان المسلمين الانضمام إلى ائتلاف دمشق عاملا لإثارة الجدل، وجاءت بعض فقرات الإعلان على نحو فهم منه أنه يود إرضاء القوي الإسلامية، وبالأخص السنية. وهو الأمر الذي لم يلق ارتياحا من بعض الفاعلين السياسيين الذين رأوا في ذلك تجاهلا لقاعدة اجتماعية علمانية من نوع ما في المجتمع السوري.

وبصفة عامة فإن المطالب السياسية والحقوقية التي تصدرت إعلانات حركات التغيير الديمقراطي في الدول الثلاث لم تأت- في مجملها- بجديد، ولم تفعل سوي إعادة تقديم مطالب قوي المعارضة على مدار سنوات، وأحيانا عقود. وأدي الركون إلى العموميات في الصياغات بحثا عن توافق سياسي وحزبي أوسع، والانطلاق من رؤى برنامجية للتحول الديمقراطي تخلو من البناء الإيديولوجي المتماسك إلى إضعاف حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية. هنا يجب أن نفرق خبرة بناء التحالفات السياسية والحزبية في كل من حركات التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي. في خبرة الديمقراطيات الحديثة في أوروبا الشرقية كان التحالف بين القوي السياسية والحزبية- كما سبق القول- على أساس برنامج سياسي يهدف إلى إحداث تحول ديمقراطي، أما في الخبرة العربية فإن الديمقراطية لا تصلح في ذاتها أن تكون برنامجا سياسيا، وستظل هناك حاجة إلى البناء الإيديولوجي يكرس اتفاقا في النظرة حول التعامل مع مختلف القضايا الوطنية.

(٤-٤) غياب القدرة على حشد الشباب

لم تستطع حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي- بشكل عام- أن تجتذب قطاعات واسعة من الشباب. كل ما فعلته هو إعادة إنتاج نخب سياسية معارضة لها حضور في الساحة السياسية منذ سنوات طويلة. لم تستطع حركة «كفاية» في مصر أن تجتذب قطاعات واسعة من الشباب، باستثناء بضع مئات يشاركون في التظاهرات والفعاليات الأخرى التي كانت تقوم بها. ويفسر البعض نشوء حركة «شباب من أجل التغيير» من رحم حركة «كفاية»، تعبيرا عن احتجاج قطاع من الشباب على أسلوب إدارة الحركة. وقد أدي غموض الحركة إلى السماح بظهور «شباب من أجل التغيير»، وتحولت «كفاية» إلى مساحة يوظفها الشباب لخدمة قضاياهم الذاتية. ويصعب القول إن انصراف الشباب عن حركة «كفاية» ناتج عن تصلب شرايين في الجسد السياسي للمجتمع المصري. إذا كان صحيحا جزئيا انخفاض معدلات المشاركة السياسية في المجتمع المصري، إلا أنه يجب القول إن ذلك لم يمنع من ظهور أشكال من المشاركة الشبابية الجادة كما في خبرة المدونين على الانترنت، والتي استطاعت أن تنقل إلى قطاع عريض من الجمهور الكثير من القضايا والمساجلات الأساسية في المجتمع، وخلقت بنجاح ملحوظ فضاءات جديدة للتعبير السياسي، وهو ما جعلها تحتل مكانا بارزا دفع قطاعات من الشباب للاهتمام بالعمل العام. وما يصدق على انصراف الشباب عن حركة «كفاية» في مصر، يصدق على حركات التغيير الديمقراطي الأخرى مثل «هيئة ١٨ أكتوبر» في تونس، و«ائتلاف إعلان دمشق» في سوريا. وإذا كانت هذه الحركات لم تنجح في اجتذاب قطاعات

من الشباب إلى صفوفها، وتعبئتهم للمشاركة في فعاليتها، يمكن القول إن ذلك يعود في جانب كبير منه إلى خبرة القمع السياسي التي مارستها الأنظمة العربية على مدار عقود طويلة، مما أدي إلى إضعاف الهمم السياسية، ونشر ثقافة الخوف على المستوي الجماهيري.

(٤-٥) تعقد إشكالية السياسة والقضاء

في خبرة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية كان لاستقلال القضاء دور في إنهاء الحكم الشمولي. في خبرة المجتمع العربي تعيش المؤسسة القضائية -بصفة عامة- تحت وطأة هيمنة حكومية شديدة، تعصف باستقلالها، وتحد من قدرتها على لعب دور مساند للتحول الديمقراطي.

عرفت الخبرة المصرية تلاقيا بين حركة «كفاية» والقوي الأخرى المطالبة بالتحول الديمقراطي من ناحية والقضاة المصريين ممثلين في نادي القضاة. التقارب جاء على خلفية مطالبة نادي القضاة باستقلال القضاة ونزاهة الانتخابات. وعلقت «كفاية» آمالا على القضاة بالدفع في مسيرة التحول الديمقراطي،مثلما أطلق القضاة في الولايات المتحدة موجات من التحولات التقدمية في الستينيات. وقد كان ولا يزال للمحاكم المصرية دورا مهما في دعم حقوق الإنسان. وبالرغم من حركة «القضاة»- إن صح التعبير- استطاعت استنهاض همم قطاعات من المجتمع، ورفعت سقف التوقعات المطالبة بالديمقراطية إلا أن المحصلة النهائية هي تراجع مسيرة القضاة، وعدم قدرتهم على الضغط لإقرار قانون السلطة القضائية على نحو يكفل استقلالا كاملا للقضاء، هذا فضلا عن عدم

مساندة قطاع من القضاة للدعوات المطالبة بمقاطعة الإشراف على الانتخابات. كل ذلك دفع بعض القضاة الذين تقدموا الصفوف إلى المطالبة باستقلال القضاء ونزاهة الانتخابات إلى التراجع لاحقا، وإعادة التأكيد على أن القضاء جزء من سلطات الدولة، ولابد أن يكون منفصلا عن أية مطالبات سياسية، حتى وإن أخذت ثوب المطالبات الديمقراطية العامة.

إذا كان ذلك هو حال خبرة القضاة المصريين، فإن تغول السلطة التنفيذية المفرط في التعامل مع المؤسسة القضائية في كل من تونس وسوريا حال دون أن يلعب القضاة أي دور في دعم التحول الديمقراطي، وبات من الضروري بحث إصلاح السلطة القضائية أولا قبل التفكير في أن يكون للقضاة دور في التغيير الديمقراطي.

(٤-٦) تراجع تدريجي لحركات التغيير

الملمح السادس لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي هو تراجعها، ونشوء الخلافات بداخلها، وغياب قدرتها على تحقيق إنجاز ملموس على أرض الواقع يتجاوز زخم الظهور الإعلامي في المرحلة الأولى، وحصار الأنظمة السياسية لها، وعدم الإفادة من قواعد اللعبة السياسية، كل ذلك أدي إلى ترهل هذه الحركات، وانزوائها تدريجيا. حركات التغيير الديمقراطي الثلاث -موضع الدراسة- لم تنشأ للإفادة من اللحظة السياسية في إحداث تغيير ديمقراطي مثلما حدث في الديمقراطيات الحديثة في أوروبا الشرقية. في مصر قاطعت حركة «كفاية» الاستفتاء على تعديل الدستور في مايو ٢٠٠٥م، وقاطعت انتخابات الرئاسة في سبتمبر ٢٠٠٥م، ولم تستطع أن توحد صفوف

المعارضة في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن الحركة اتخذت طابعا تجميعيا في بنائها وتكوينها، إلا أنها أخفقت في تحقيق التنسيق بين أحزاب المعارضة والإخوان المسلمين في حالات كثيرة. وهكذا لم تستفد حركة «كفاية» من الظروف السياسية المتاحة، واكتفت بأن تكون حركة «تعبير» أكثر من كونها حركة «تغيير». بالطبع تقف وراء مقاطعة «كفاية» للانتخابات اعتبارات وجيهة، ولكن من الضروري إظهار أوجه التباين بين «كفاية» والحركات التي أنجزت تحولا ديمقراطيا في خبرة أوروبا الشرقية فيما يتعلق بالنظر إلى طبيعة الإفادة من قواعد اللعبة، وأهمها توظيف المناسبة الانتخابية في تحقيق تحول ديمقراطي من خلال ائتلاف المعارضة خلف مرشح واحد يمثلها، وتعبئة الجماهير خلف هذا المرشح، وضمان حيدة ونزاهة العملية الانتخابية من خلال تكثيف مراقبة الانتخابات، وحشد الجماهير للنزول إلى الشارع في مظاهرات سلمية للحيلولة دون سرقة الصوت الانتخابي، أو إصرار النظم المستبدة على عدم الاعتراف بهزيمتها على يد المعارضة. القضية ليست كذلك بالنسبة لحركات التغيير في المحيط العربي، فقد وجدت مقاطعة للانتخابات كما في الحالتين المصرية والسورية، أو بمعزل عن العملية الانتخابية كما في التجربة التونسية. ويطرح ذلك تساؤلات أساسية حول هوية هذه الحركات، وما إذا كانت حركات سياسية ترمي إلى تغيير ديمقراطي أم كونها حركات ظهرت للتعبير عن أشواق سياسية عامة في اتجاه الديمقراطية والحرية السياسية. يدلل على هذه الحالة ما عبرت عنه هذه الحركات في بياناتها الموقفية من مقولات تحدد هويتها، وتعريفها لذاتها، فقد وصفت «كفاية» نفسها بأنها

«حركة ضمير»، واعتبرت «هيئة ١٨ أكتوبر» نفسها «منتدى حوار».

استطاعت الأنظمة الحاكمة في الدول الثلاث حصار هذه الحركات من خلال وسائل متكررة هي تعبئة أطياف من المعارضة السياسية ضدها، تشويه صورتها أمام الرأي العام من خلال إلصاق تهم العمالة والخيانة بها وملاحقتها بتهمة التحالف مع الحركات الإسلامية، وتوظيف آلة القمع الأمني في مواجهتها في مناسبات عديدة. ساعد الأنظمة على ذلك تغير الظرف الدولي المشجع على الديمقراطية في العالم العربي في عام ٢٠٠٦م، وتغير المعادلات السياسية المحلية في بعض الدول أدي إلى مزيد من الحصار لهذه الحركات. في مصر أعقبت الانتخابات البرلمانية حالة من الكمون السياسي، واستطاع النظام استثارة مخاوف قطاعات واسعة ضد الصعود السياسي للإخوان المسلمين في أعقاب فوزهم بنحو ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب (٨٨ مقعدا)، وخروج المعارضة السياسية بنصيب هزيل من المقاعد البرلمانية، وسط انقسامات شديدة فيما بينها. وفي سوريا أدي فوز الرئيس أحمدي نجادي في إيران إلى دعم مباشر للنظام السوري الذي استفاد كذلك من تردي الوضع الأمني في العراق على نحو غير مسبوق، وتخبط قوات الاحتلال الأمريكي في اختيار سبل التعامل معه، فضلا عن حدوث انقسام حاد في المجتمع اللبناني بين مؤيد ومعارض للوجود السوري في المعادلة السياسية، كل ذلك خلق حالة تفاعل مضاد لإعلان دمشق، وقزم من آثاره السياسية. وفي تونس استطاع النظام الحاكم عقب انتهاء القمة العالمية للمعلومات استعادة زمام المبادرة من خلال التشديد على المجتمع المدني، وإعادة أجواء الحديث الاستقطابي

بين نظام سياسي حداثي ومجتمع مدني بلا إسلاميين تمثله السلطة مقابل مشروع سياسي «متطرف» و«مغذٍ للإرهاب» يمثله الإسلاميون ومن يتحالف معهم.

إجمالا فإن حركات التغيير السياسي في العالم العربي شكلت تجربة جديدة، حققت بعض النجاح وطاردها الفشل في النهاية، وهو ما سبب شعورا بالإحباط في أوساط النخب السياسية العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية. أحد أهم أسباب هذا الإحباط هو جرعة التفاؤل الشديدة التي سادت إبان عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، بحيث كان هناك شعور عام بقرب حدوث تحول ديمقراطي في المنطقة العربية. وقد أثبتت الأحداث أن هذا الشعور كان مبالغا فيه، ولم يكن يعتمد على قراءة واعية للواقع السياسي العربي بمختلف أبعاده، وهو ما أدي- في نهاية المطاف- إلى شعور عكسي بالإحباط، واعتقاد بأن طريق الديمقراطية لا يزال طويلا.

وقبل مبارحة الخبرة العربية في حركات التغيير الديمقراطي هناك عدد من النقاط الأساسية ينبغي التوقف أمامها خاصة في ضوء ما سبق الإشارة إليه من تجارب التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية.

١.أخفقت حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي- بصورة أو بأخرى- في بناء تحالفات كبري لإنجاز التحول الديمقراطي. لم تكن هناك ثقة كافية بين القوي السياسية التي وافقت على المشاركة فيها، وغاب التوافق حول القضايا الأساسية الإشكالية التي مثلت دوما- في الخبرة العربية- عاملا من عوامل الانقسام والتشرذم بين القوي السياسية المختلفة مثل العلاقة بين الدين والدولة، فضلا عن أن هذه الحركات

لم تستطع أن تجتذب قطاعات شابة، أو مؤسسات مجتمع مدني، أو عناصر من البيروقراطية المدنية والأمنية، أو مؤسسات إعلامية إلى جوارها.

٢.غلب على حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي عدم الرغبة في بناء قاعدة أساسية للتحول الديمقراطي؛ سواء من خلال الاستعلاء على القوي السياسية والحزبية الأخرى، وطرح شعارات ذات سقوف سياسية مرتفعة مثلما فعلت «كفاية» دون أن يكون ذلك ترجمة لجهود بنائية حقيقية على أرض الواقع، أو تعبيرا عن موازين القوي، وأكثر من هذا تعالت على شرائح من النخب السياسية، ولم تطرح خطابات جادة بشأن المواطنة والمدنية في المجتمعات التي تعاني من إشكاليات في إدارة التعددية الدينية أو الإثنية أو العرقية، أدي ذلك إلى أن تصبح الأقليات في المجتمعات التي نشأت فيها هذه الحركات هي قاعدة التأييد الأساسية للأنظمة الحاكمة، حالة الأقباط في مصر مثال واضح على ذلك.

٣.لم يُطرح على جدول أعمال هذه الحركات فكرة إقامة تحالفات إقليمية أو دولية من أجل تحقيق الديمقراطية في العالم العربي، كل ما هنالك أن هذه الحركات انكفأت على الشأن القطري الخاص، دون السعي إلى بلورة خطابات إقليمية لتحقيق التحول الديمقراطي، ومن خلال دراسة خبرة الحركات العربية الثلاثة، كفاية وهيئة ١٨ أكتوبر ومنتدى إعلان دمشق، لا نجد تنسيقا بين هذه الحركات، باستثناء تصدير مشاعر التعاطف المتبادلة، لكن لم يحدث أن نظرت هذه الحركات إلى قضية الاستبداد بوصفها هما إقليميا مثلما أن الديمقراطية يجب أن تكون هما إقليميا أيضا.

٤.لم تستطع حركات التغيير العربية أن تجتذب

قطاعات واسعة من الشباب الذين انصرفوا في التعبير عن قضاياهم وهمومهم عبر وسائل أخري لم تعرف الحظر، أو الملاحقة، أو السقوف الإعلامية المنخفضة هي المدونات على الانترنت- كما في الخبرة المصرية- التي تحولت في فترة قصيرة إلى مساحات للالتقاء والتعارف، وتبادل وجهات النظر، والتعريف بالقضايا والمستجدات، وقدمت نموذجا للاحتجاج الشبابي في المجتمع المصري، في الوقت الذي لم تستطع فيه «حركة كفاية» أن تستوعب هؤلاء الشباب في رحمها، وتكون من خلالهم طاقة شبابية للتغيير الديمقراطي.

٥- دروس مستفادة: مقولات فى التحول الديمقراطي فى الواقع العربي

من خلال استعراض خبرة نجاح حركات التغيير السياسي في إحداث تحول ديمقراطي في دول أوروبا الشرقية، واستجلاء ملامح خبرة عربية مجهضة خاضتها حركات التغيير السياسي في المحيط العربي يمكن التوقف أمام عدد من الدروس المستفادة، والتي تصلح في ذاتها عنوانا لعمل مستقبلي طويل المدى لاستنبات جذور الديمقراطية في المنطقة العربية.

(٥-١) التخلص من وهم «التغيير السياسي» السريع

النظام التسلطي في العالم العربي فقد شرعيته في نظر فئات عديدة من الرأي العام، التي ترى أنه يتسم بفساد مطلق، وقدرة بائسة على الإنجاز، وعدم قدرة على تحقيق وعوده، وتفكك شديد في بنيته إلى حد فقدان الثقة فيه. إذن هناك ظرف موضوعي يدفع في اتجاه التحول الديمقراطي، ولكن يحتاج الأمر إلى عمل

تراكمي متواصل. ولا يجب أن يغر ضعف النظام الحاكم قوي المعارضة بوجود إمكانية تحول ديمقراطي سريع. إذ لا يوفر النظام الحاكم «الضعيف» مجالا تلقائيا أمام التحول الديمقراطي خاصة في حالة وجود معارضة ضعيفة. من هنا فإن قوي المعارضة بحاجة إلى أن تضع نفسها في مقدمة المطالبين بالتحول الديمقراطي، وتنال ثقة قطاعات واسعة من الجماهير بعيدا عن مشاعر التفاؤل بإمكانية التغيير السياسي السريع. ليس التحول الديمقراطي صندوق انتخاب، لكنه بناء وعي الفرد، وإرساء توازن في العلاقة بين القوي المختلفة، وإنشاء بنية ثقافية للتحول الديمقراطي. الملاحظ أنه في الوقت الذي قلصت الحركات المطالبة بالتغيير الديمقراطي من قواعدها الأساسية من خلال عمليات الفرز السياسي، والتنازع على التحالفات، استطاعت الأنظمة الحاكمة استقطاب قطاعات واسعة من التكنوقراط، والإغداق عليها بهدف توسيع قاعدة تأييد النظام. التحول الديمقراطي يحتاج إلى قاعدة شعبية مؤمنة بأهمية الديمقراطية، وقوي اجتماعية قادرة على حمايتها، وتحالف أوسع على الصعيد الرأسي في المجتمع يضم شرائح وفئات كثيرة بهدف دعم المشروع الديمقراطي. وهي عملية تستغرق وقتا طويلا، وتحتاج إلى «تواضع سياسي» من جانب الحركات السياسية التي تطالب بالديمقراطية والحرية.

(٢-٥) التخلص من وهم أن التغيير سيحمل حتما «الديمقراطية»

ليس هناك ضمان بأن يؤدي التغيير السياسي في المنطقة العربية إلى تحقيق الديمقراطية. وخبرة إيران في السبعينيات خير مثال على ذلك. إذ أدت معارضة

نظام الشاه إلى نشوء نظام سياسي بديل يجافي الديمقراطية. وحتى يمكن أن يؤدي التغيير السياسي إلى بديل ديمقراطي لابد أن يكون «المزاج الشعبي العام» ديمقراطيا. وهو أمر تنفي شواهد عديدة وجوده في الوقت الراهن في الشارع العربي. الظاهر أن الجماهير لا تزال تتعلق بالدولة التي تقدم لها الخدمات، بصرف النظر عن مدي ديمقراطيتها من عدمه، وهناك خوف من التغيير السياسي على مستويات عديدة مثلما هو الحال في مصر عندما يعلق قطاع من المصريين آمالا على توريث الحكم أو يصوت المسيحيون لصالح نظام الرئيس مبارك خوفا من الإخوان المسلمين.

(٣-٥) التخلص من وهم أن «التسلطية» هي الأقدر على مواجهة العدو

هناك درجة ما من الخوف من الديمقراطية في الشارع العربي. بعضها يعود إلى أن الحركات المطالبة بالديمقراطية تخشي إثارة القضايا الإشكالية مثل العلاقة بين الوطنية والتسلطية. ويتوقر في ذهن المواطن العادي أن النظم الديمقراطية لا يمكنها مواجهة العدو. هذه الحالة الذهنية تحتاج إلى تغيير جذري. التلازم بين الديمقراطية والوطنية يجب أن يقدم على نحو مختلف للمواطن العربي. حركات التغيير السياسي لم تفطن إلى ذلك بالدرجة الكافية، ولا تزال تغرق في إظهار وطنيتها بالشعارات التقليدية المعتادة درءا لاتهامات الأنظمة الحاكمة لها. يتطلب الأمر فض اشتباك «حقيقي» بين التسلطية والوطنية في ذهن المواطن العربي الذي لا يزال يري أن الدولة التسلطية هي الأجدر على مجابهة العدو. وشواهد التاريخ تثبت أن الدول التسلطية كانت هي الأكثر تفريطا في

الأرض العربية. خير مثال على ذلك الأنظمة القومية الشعبوية من القاهرة إلى بغداد مرورا بدمشق. المواطن العربي بحاجة إلى الاقتناع بأن الديمقراطية هي الشرط الأساسي لإحياء الوطنية، وبث روح جديدة لمواجهة حالة الموات السياسي الداخلي، والاستباحة الخارجية للمقدرات العربية.

٦-نحو مداخل استراتيجية للتحول الديمقراطي فى العالم العربي

في ضوء ما سبق يمكن طرح عدد من المداخل الاستراتيجية للتعامل مع أزمة التسلط السياسي في العالم العربي، واستعصائها على التغيير السياسي، وهي في مجملها تعبر عن قراءة للتحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية، وخبرة حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، ونظرة متأملة لأزمة التحول الديمقراطي عموما في المحيط العربي.

القضية الآن تتعلق بما يمكن أن نطلق عليه كسر الاحتكار التسلطي في العالم العربي، الذي يحتكر السلطة والثروة معا، ويجعل من الصعب إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي. ويمكن رصد ثلاثة مداخل استراتيجية أساسية للعمل على كسر الاحتكار التسلطي في الفترة المقبلة.

(٦-١) توعية سياسية مكثفة

أحد أهم الدروس المستقاة من خبرة التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية هي القدرة على حشد الجماهير المطالبة بالديمقراطية، وأحد أهم أسباب فشل حركات التغيير المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي هي انصراف الجماهير عنها. وبين هاتين

التجربتين تبرز أهمية التربية السياسية في إعداد قطاعات واسعة من المجتمع للمشاركة في جهود التحول الديمقراطي، والإيمان بأهمية الديمقراطية ليس فقط في توسيع رقعة المشاركة السياسية،ولكن في تطوير نوعية الحياة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. من أمثلة هذا الجهد التوسع في برامج التربية المدنية، تشجيع قطاعات واسعة من المواطنين على التطوع والعمل المدني، وإثارة الوعي الشعبي العام بقضايا التحول الديمقراطي، ومكافحة الفساد من خلال حزمة من البرامج المتنوعة في الحضر والريف على السواء.

(٦-٢) العمل الجماعي السياسي

ثاني أهم الدروس المستخلصة من خبرة أوروبا الشرقية في التحول الديمقراطي هي «القدرة على العمل السياسي الجماعي»، وثاني أهم أسباب فشل حركات التغيير المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي هي عدم القدرة على العمل الجماعي، أو الركون إلى صيغ صورية للائتلاف السياسي تعتمل في باطنها مشاعر الارتياب والكراهية المتبادلة والرغبة في حصد مكاسب ذاتية آنية. وحتى يؤتي العمل السياسي الجماعي بثمار في الخبرة العربية ينبغي أن يبني على أساس برنامج ممتد زمنيا، يتصدي للقضايا الإشكالية الأساسية، في مقدمتها العلاقة بين الدين والدولة، نظرا لأن اضطراب هذه العلاقة لا يحول فقط دون التنسيق والتعاون بين القوي السياسية المختلفة، لكنه يوفر أيضا سندا إضافيا لتمديد بقاء الأنظمة التسلطية العربية بدعوي مواجهة الإسلاميين، والحفاظ على الحد الأدنى من مدنية الدولة العربية المتآكلة. خبرة حركات التغيير الديمقراطي في التنسيق الجماعي المبني على

التصدي للقضايا الإشكالية الحقيقية لا يزال «بائسا». تطارده ذاكرة الفشل والارتياب أكثر ما تدفعه ذاكرة النجاح والثقة المتبادلة. وتحتاج الحركات السياسية العربية إلى التخلص من النخبوية، والكف عن مشاعر الاستعلاء على الجماهير والقوي السياسية والمنظمات الحقوقية الأخرى، والابتعاد عن طرح شعارات غير قابلة للتحقق على الصعيد العملي، والعمل على اكتشاف وسائل جديدة مبتكرة لتعبئة الجماهير.

(٦-٣) البحث عن تحالفات أوسع

لن ينجز التحول الديمقراطي القوي السياسية المؤمنة بالديمقراطية فقط، ولكن يحتاج التحالف الذي يقود الديمقراطية إلى مساندة من كل شرائح المجتمع. وأعني رجال الأعمال، المؤسسة الدينية، المهنيين، المؤسسات الإعلامية....إلخ. هذا التحالف عرفته خبرة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وبسبب غياب هذا التحالف في المحيط العربي تتعثر التجربة الديمقراطية حيث تستند الأنظمة الحاكمة المتسلطة إلى اقتصاد ريعي، وشرعية دينية، ومساندة من رجال الأعمال التي ترتبط مصالحهم بالنظام الحاكم، فضلا عن امتلاك وتوجيه مؤسسة الإعلام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. يحتاج كسر احتكار التسلط السياسي إلى ما يشبه التحالف الواسع «الرأسي» الذي يخوض في مختلف تكوينات المجتمع وطبقاته، يستخلص من بينهم تحالفا عريضا مطالب بالديمقراطية والحرية، ويوفر لها الدعم الشعبي والمالي والغطاء الشرعي اللازم.

(٦-٤) البحث عن وسائل جديدة فى التعبئة

طرحت خبرة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية نموذجا للابتكار في إنتاج وسائل التعبئة، والتواصل مع الجماهير، وهي خبرات بنت مجتمعها. ما يريد العالم العربي تعلمه من هذه الخبرات هو «الابتكار» في التعامل مع واقع «جامد» من خلال استقاء رموز ونماذج ثقافية نابعة من البيئة المحلية، تؤثر في المجتمع، وتخرج الطاقات الكامنة فيه، وتدفعه على طريق المطالبة بالتغيير الديمقراطي. التحول الديمقراطي لا يقوم على محاكاة نماذج خارجية، أو التقليد لتكتيكات نابعة من ثقافات محلية مختلفة، ولكن في البحث عن «تكتيكات» نابعة من الثقافة العربية في تعبئة الجماهير.

(٦-٥) تحييد الدعم الدولي

هناك ضرورة أساسية لتحييد الدعم الدولي الذي تحظي به الأنظمة التسلطية في العالم العربي، وهو الدعم الذي يعطي لها هامش حركة «معتبرا» في قمع القوي السياسية المطالبة بالتغيير الديمقراطي في المنطقة. يجب التوجه إلى المجتمعات المدنية في الدول الديمقراطية، وتعبئتها للعمل من أجل دعم جهود الديمقراطية في العالم العربي، وتعريفها بأهمية تحييد الدعم الدولي الذي يقدم للأنظمة العربية، والذي يستخدم في تمديد التسلط السياسي.